أوروبا الموسعة.. نظام دولي جديد أم تكريس للقطب الواحد

علي العماري

■..تستفيق أوروبا بعد غد السبت الأول من مايو على خارطة جيوسياسية جديدة تقود القارة الأوروبية نحو المزيد من الديمقراطية والرخاء والأمن والاستقرار وسيصبح عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ٢٥ دولة وسيكون ثالث تجمع سكاني في العالم بـ(٤٥٥) مليون نسمة بعد الصين والهند يقبول عضوية العشر الدول المرشحة.. بولندا ،المجر، التشيك، سلوفاكيا، سلوفينيا، ليتوانيا، لاتفيا، استونيا، قبرص ومالطا.

وفي أجواء من الفرحة الغامرة واجراءات أمن مشددة يحتفل القادة الأوروبيون الخمسة والعشرون الاعضاء القدامى والجدد في الاتحاد ومعهم شعوب القارة الأوروبية وزعماء وشعوب العالم قاطبة بإعلان ميلاد الاتحاد الجديد وأوروبا الموسعة والموحدة اثر عقود وعهود من الحروب والعداء والتمزق ولسان حالهم يقول ها قد حان وقت القطاف وحصاد سنوات من المفاوضات الصعبة لإعادة اللحمة.

ومما لا شك فيه ان اختلال موازين القوى لصالح الولايات المتحدة أو ما يسمى بالنظام الدولي الجديد ذي القطب الواحد الذي ظهر بعيد انهيار المنظومة الاشتراكية فتح المجال واسعاً أمام التوسعة الأوروبية الجديدة ودفع بدول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة السابقة إلى قطع خطوات عملية سريعة باتجاه ضم الدول الأوروبية للكتلة الشرقية للاتحاد وتهيئتها للحاق بأوروبا الموحدة لتقطع الطريق على القوى الأخرى المنافسة والباحثة عن موطئ قدم ونفوذ في هذه المنطقة من العالم.

ومرت عملية التوسعة الأوروبية عبر دروب طويلة ومراحل عديدة ومفاوضات صعبة منذ إعلان الاتحاد الأوروبي عام ١٩٥٧م في روما ثم توالت عملية تطعيم الاتحاد بانضمام دول جديدة حتى أصبح عدد الدول الاعضاء ١٥ دولة بقبول البرتغال وإسبانيا إلى أن جاءت الظروف الملائمة لبدء المفاوضات مع الدول العشر الجديدة أواخر القرن المنصرم ليرفع الرقم إلى ٢٥ دولة على أن يزيد إلى ٣٠ دولة في غضون السنوات القليلة القادمة.

لكن الانتقال السريع للدول العشر والبعض منها من النظام الاشتراكي إلى الرأسمالية أو اقتصاد السوق ترك آثاراً كبيرة وفراغاً سياسياً وتنظيمياً ونقابياً بانقلاب الأوضاع رأساً على عقب بصورة متسارعة ومازالت هذه الدول تعيش أوضاعاً معيشية وأمنية صعبة وتشكل مصدر قلق لكبريات الدول الأوروبية المؤسسة فيما يتعلق بحقوق الإنسان ومعدل التنمية والوفاء بشروط العضوية.

إذ أن اجمالي الدخل القومي للدول العشر لم يتجاوز (٤٤٤) مليار يورو في عام (٢٠٠٠م) أي ما يعادل ٤.٧٪ من موارد الاتحاد الأوروبي الحالي عدا قبرص التي بلغ اجمالي الناتج الداخلي للفرد ١٥،٨٠٠ يورو متقدمة على أفقر دولتين بين البلدان الـ(١٥) الاعضاء في الاتحاد وهما اليونان ١٢،٨٨٠ يورو والبرتغال ١٢،٥١٣ يورو، وبقيت بولندا بعيدة جداً عن هذه الأرقام حيث يبلغ اجمالي الناتج المحلي الداخلي (٥٢٩٠) يورو للفرد أي أقل بخمس مرات من اجمالي ناتج ألمانيا (٢٥،٥٩٠) يورو وبحوالي عشر مرات من اجمالي ناتج لوكسمبورج (٥٠،١٩) يورو للفرد.

الدستور الجديد

● ويستعد الاتحاد الأوروبي الجديد لمباشرة مفاوضات شاقة لتسوية الخلافات بشأن الدستور المؤجل إلى ما بعد التوسعة ويقتضي ان تصادق عليه كل برلمانات الدول الأعضاء الـ٢٥ بعد عرضه على استفتاء عام في إطار الانتخابات البرلمانية المقررة في ١٣ يونيو المقبل أومن خلال اقتراع في البرلمان للدول التي لا ترغب في الاستفتاء.

ويسود انطباع بأن يحظى مشروع الدستور الجديد بتأييد ٤٥٠ مليون أوروبي ،ومن شأن الدستور وهو الأول للاتحاد الأوروبي ان يسهل عملية اتخاذ القرار كقاعدة جديدة لانطلاقة جيدة لعمل هيئات ومؤسسات الاتحاد ويعطيه سلطة أوسع ودوراً أكثر فاعلية على الساحة الدولية.

وتكمن أهمية وثيقة الدستور المستقبلي لأوروبا في التغلب على جمود المؤسسات الأوروبية التي باتت تحتاج إلى إصلاح سياسي جذري إلا أن الدول الصغيرة تخشى هيمنة الدول الكبرى التي تتمتع بحق الفيتو من خلال الرئاسة الدورية للاتحاد وستكون تحت رحمة المقترعين الكبار شأن ألمانيا (٩٠) مليون نسمة وفرنسا (٦٠) مليون نسمة وبريطانيا وإيطاليا، وفي المقابل يامل من أن يساهم موقف إسبانيا الأخير في تذليل الصعوبات المعرقلة للدستور.

اشكالية الهوية

● وتمتد مساحة أوروبا الموحدة إلى مشارف روسيا ويوغسلافيا السابقة والبحر الأبيض المتوسط بانضمام دول البلطيق الثلاث السوفيتية السابقة ليتوانيا واستونيا ولاتفيا ومالطا وجزيرة قبرص علاوة على بولندا والمجر والتشيك وسلوفاكيا وسلوفينيا ليبقى السؤال معلقاً حول الهوية الدينية والثقافية والسياسية، وما إذا سيكون الاتحاد نظاماً سياسياً علمانياً أم سيكون مسيحياً ،خاصة وان المسيحية لعبت دوراً كبيراً في التكوين التاريخي للقارة وكانت هوية الشعوب الأوروبية دينية قبل أن تكون قومية على امتداد حقبة العصر الوسيط وعصر النهضة.

وبالتالي يصعب التهكن بأن يصبح الاتحاد الأوروبي الجديد متعدد الأديان على الأقل في القريب العاجل وستظل الدول غير المسيحية خارج الاتحاد وخصوصاً الإسلامية مثل تركيا والبوسنة رغم ما يدور من حديث عن إمكانية استقطاب دول عربية متوسطية في مراحل لاحقة وحتى مغازلة روسيا وصربيا السلافية.

حيث وأن الكثير من الدول الأوروبية ما تزال تتحفظ على بدء مفاوضات الانضمام مع تركيا لأسباب يقال أنها تعود إلى جذورها الإسلامية رغم انتمائها الأوروبي ولم يتضح بعد ما إذا كان تأييد أنقرة لخطة الأمم المتحدة لإعادة توحيد قبرص وتصويت القبارصة الأتراك عليه بـ«نعم» سيكون بوابة تركيا إلى الاتحاد الأوروبي باعتبار ان نتائج الاستفتاء على الجانب القبرصي اليوناني جاءت مخيبة للآمال.

أما روسيا فإنها تبدو متخوفة من التوسعة الأوروبية في مناطق نفوذها أكثر مما تعول على دخولها الاتحاد الأوروبي أو ربما تفكر بطريقة ان الوقت لم يحن لتكون ضمن خارطة أوروبا الجديدة فهي دولة تحاول الحفاظ على مكانتها الدولية وشخصيتها المستقلة مع أن كالينجراد الجيب الروسي في البلطيق يقطنه (١.٣) مليون نسمة سيصبح محاطاً بالاتحاد الأوروبي بعد أن تنضم بولندا وليتوانيا مما يعني اجبار السكان على تطبيق ضوابط حدودية جديدة مشددة.

ضمّتي الأطلسي

● وتعطي أوروبا الموسعة اهتماماً أكبر للعلاقات مع الضفة الأخرى من المحيط الأطلسي (الولايات المتحدة الأمريكية) بالذات لما لهذه العلاقة من أثر كبير على مجمل العملية السياسية للاتحاد الأوروبي والاحداث العالمية الملتهبة مع نزوع الدول الأوروبية الكبرى (فرنسا ،ألمانيا) إلى انتهاج سياسة مستقلة عن واشنطن واقامة نظام دفاعي أوروبي فاعل خارج حلف الأطلسي (الناتو).

وفي وقت تعاني فيه العلاقات على جانب الأطلسي من التوتر الشديد تأمل الولايات المتحدة في أن تؤدي التوسعة الأوروبية إلى زيادة الدول التي تؤيد اقامة علاقات قوية مع واشنطن خاصة وان الدول العشر الجدد هي دول اعضاء في حلف الناتو.

ويتلخص الموقف الأمريكي الرسمي من أوروبا الموسعة ان تكون أكثر موالاة لها وأن تكون هذه الخطوة انطلاقة جديدة نحو المزيد من الاستقرار والديمقراطية والازدهار وعاملاً ايجابياً اضافياً لمد التواصل بين ضفتي الأطلسي.

وتعتبر واشنطن فكرة ان تصبح أوروبا قوة موازية للولايات المتحدة ضرباً من الهرطقة فيما يرى محللون ان توسيع الاتحاد الأوروبي يضعف مؤيدي مفهوم العالم المتعدد الأقطاب.

المنطقة العربية

● وتشغل القضايا العربية حيزاً كبيراً في السياسة الأوروبية وتسعى أوروبا الموحدة للبحث عن أرضية مشتركة مع الولايات المتحدة حول الموضوعات المتعلقة بالعراق وفلسطين وإيران وتأمل واشنطن ان تتلقى خلال القمة الأمريكية الأوروبية في يونيو افكاراً متعددة من أجل مبادرة (الشرق الأوسط الكبير).

وترغب الدول الأوروبية ان تلعب دوراً أكبر في عملية السلام في إطار اللجنة الرباعية وخارطة الطريق لا ان تكون المبادرة الأمريكية للشرق الأوسط الكبير بديلاً لها أو تفرض على دول المنطقة عنوة لتطبيق الإصلاحات المنشودة.

أوروبا الجديدة تبدو اليوم أكثر إصراراً على تسوية الأزمة العراقية بانهاء الاحتلال وتسليم السلطة للعراقيين واجراء انتخابات تحت اشراف الأمم المتحدة بالنظر إلى انضمام إسبانيا إلى معسكر السلام الذي عارض الحرب واقدامها على سحب قواتها.

ويميل الاتحاد الأوروبي إلى حل هادئ وسلمي لاغلاق أزمة الملف النووي الإيراني وعدم استبعاد إيران وسوريا من أي مبادرة أكبر للشرق الأوسط خلافاً لرغبة واشنطن في عزلهما وفرض قيود صارمة أو عقوبات اقتصادية بحقهما، ويرى الأوروبيون ان مكافحة الإرهاب من أولويات اتحادهم الجديد الأمنية ومسئولية المجتمع الدولي بأسره.

السلاح والنفط مصدران للفساد السياسي عبر العالم

باريس/ ا ف ب/ يعتبر النفط والتسلح اثنين من أكثر القطاعات الاقتصادية الملائمة لممارسة الفساد السياسي كما بينته قضية شركة ألف الفرنسية على ما يفيد تقرير منظمة فرنسية مناهضة للفساد عن الوضع العالمي لسنة ٢٠٠٤م.

وتشير هذه المنظمة غير الحكومية إلى الدور المهيمن لتجارة الأسلحة والصناعة النفطية في مجال الفساد السياسي مشددة على أن غالبية الأموال المستخدمة في هذا الإطار تأتي من القطاع الخاص.

ويرى التقرير أن سوق التسلح هي من أكثر الأسواق القانونية التي ينتشر فيها الفساد وهي من المجالات التي للحكومات فيها ضلوع كبير.

ويوضح التقرير في حين تضطلع الحكومات المستوردة بدور الزبون والدافع فإن الحكومات المصدرة ضالعة أكثر كمروج لصناعاتها عبر دفع رشاوي ويورد في هذا الإطار أمثلة عن فضائح ضلعت فيها مجموعات كانت فيها الحكومات المعنية من اللاعبين الأساسيين.

وفي حين أن تلاقي غياب الشفافية في الأسعار والسرية التي تسمح لها رسميا السلطات العامة تعرض تجارة الأسلحة للفساد تأسف المنظمة لكون ضلوع الحكومات يؤدي إلى تفاقم الوضع.

وثمة فضيحتان كبيرتان حللهما التقرير بالتفصيل تشهدان على ذلك سوق الأسلحة في جنوب أفريقيا وجانب الأسلحة في قضية ألف أي بيع ست فرقاطات إلى تايوان عبر مجموعة تومسون الفرنسية سنة ١٩٩١م.

وتجسد قضية ألف أيضا معضلة الفساد السياسي التي تطغى على الصناعة النفطية منذ عقود وتشكل موضوع دراسة ممتاز لان هذه الشركة وقعت في الفخ على ما يفيد كاتب الفصل المتعلق بالشركة الفرنسية.

وتتوضح المنظمة غير الحكومية أن حجم العائدات النفطية الضخم يمكن أن يؤثر على الخيارات السياسية في الدول المنتجة والغنية على حد سواء كما أظهرت ذلك بوضوح فضيحة ألف والفساد الناتج عن ذلك يأخذ أشكالا عدة من مجرد دفع رشاوي إلى استخدام مراكز مالية واعتبرت المنظمة أن حجم الفساد السياسي واستمراره في القطاع النفطي خلال عقود كثيرة يدفع إلى الاعتقاد بأنه لا يمكن استئصاله أبدا موضحة أنه يمكن فقط التخفيف منه في صراع مستمر بين المصالح النفطية من جهة واللاعبين السياسيين في الدول الغنية أو المجتمع المدني ومصالح الدول الفقيرة من جهة أخرى.

والمشاكل لا تقتصر على النطاق الوطني بل إنها تنتشر على الساحة الدولية حيث الشركات المتعددة الجنسيات مثل المجموعات النفطية الكبيرة تستغل صعوبة انسجام الأنظمة القانونية الوطنية المختلفة.

ولخص ايفماري دوبلية أحد مديري ترانسباريونسي فرنسا عند عرضه التقرير على الصحافيين الوضع بقوله الفساد السياسي الذي بات يستخدم طرقا متطورة وبطال مبالغ ضخمة تماشى مع حركة العولمة الاقتصادية وانتشر دفع الرشاوي في الخارج مع اختفاء الحدود السياسية والاقتصادية.

واعتبر أن مكافحة الفساد باتت تتطلب الآن تعقبا افضل لتنقل الأموال وتعاونا قضائيا افضل على الصعيد الدولي.